جامعة عين شمس

معهد الدراسات والبحوث البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

رسالة مقدمة من

فتنه محمد الفاتح عابدين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات الإدارية والتعاونية – جامعة عين شمس ١٩٩٣م

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والعلوم البيئية – جامعة عين شمس ٢٠٠٠م

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

تحت إشراف

أ.د/ زين العابدين بدوي ناصر

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ سامية خضر صالح

أستاذ علم الاجتماع

كلية التربية – جامعة عين شمس

٢٠٠٦

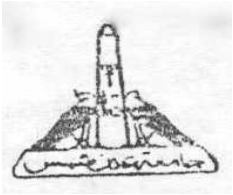

جامعة عين شمس

معهد الدراسات والبحوث البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

رسالة مقدمة من الطالبة

فتنه محمد الفاتح عابدين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات الإدارية والتعاونية – جامعة عين شمس ١٩٩٣م

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والعلوم البيئية – جامعة عين شمس ٢٠٠٠م

رسالة مقدمة للحصول على

درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال في العلوم البيئية

تحت إشراف

أ.د/ زين العابدين بدوي ناصر
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ سامية خضر صالح
أستاذ علم الاجتماع
كلية التربية – جامعة عين شمس

٢٠٠٦

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

رسالة مقدمة من

فتنه محمد الفاتح عابدين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات الإدارية والتعاونية – جامعة عين شمس ١٩٩٣م

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والعلوم البيئية – جامعة عين شمس ٢٠٠٠م

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٠٦

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

رسالة مقدمة من

فتنه محمد الفاتح عابدين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات الإدارية والتعاونية – جامعة عين شمس ١٩٩٣م

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والعلوم البيئية – جامعة عين شمس ٢٠٠٠م

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :

اللجنـــــة : التوقيع

أ.د/زين العابدين بدوي ناصر ....أستاذ الاقتصاد والمالية العامة –كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/سامية خضر صالح .... أستاذ علم الاجتماع –كلية التربية – جامعة عين شمس

أ.د/مصطفى ابراهيم عوض .... أستاذ ورئيس قسم الإنسانيات – معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس
أ.د/رابح رتيب بسطا .... أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – والوكيل السابق بكلية الحقوق
جامعة القاهرة فرع بني سويف

٢٠٠٦

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

رسالة مقدمة من

فتنه محمد الفاتح عابدين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات الإدارية والتعاونية – جامعة عين شمس ١٩٩٣م
ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والعلوم البيئية – جامعة عين شمس ٢٠٠٠م

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة
في العلوم البيئية

تحت إشراف

أ.د/ زين العابدين بدوي ناصر ... أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق
جامعة عين شمس
أ.د/ سامية خضر صالح ... أستاذ علم الاجتماع – كلية التربية
جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠٠٦

موافقة مجلس المعهد **موافقة الجامعة**

/ / ٢٠٠٦ **/ / ٢٠٠٦**

٢٠٠٦

: المستخلص :

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

رغم أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمع المصري لتحقيق الصالح العام والمساهمة في تنمية المجتمع وتحقيق الرفاهية لأفراده من خلال مايترتب على أنشطتها ومشروعاتها ذات التوجه البيئي من آثار اقتصادية واجتماعية – إلا أن هذه المنظمات تعاني من صعوبة الحصول على موارد التمويل اللازمة لإقامة المشروعات وتنمية الطاقات والتدريب الذي يساعدهاعلى زيادة نشاطها وإستمرارها داخل سياق التنمية بصفة عامه والتنمية البيئية بصفة خاصه ، لهذا تم إعداد هذا البحث لمواجهة تلك المشكلة تداركآ منا بأهمية دورتلك المنظمات رغم قلة الإهتمام الحكومي والإعلامي بها خاصة المنظمات التي تعمل للمحافظة على البيئة وتدعيمها لأهميتها في تكملة دور الحكومة بتقديم برامج الرعاية والتنمية ونشر العمل التطوعي وتنفيذ المشروعات البيئية وتحقيق مبدأ الإعتماد على الذات إلى جانب أن الإهتمام بتلك المنظمات غير الحكومية هوأحد الأساليب الحديثة لإدارة شئون الدولة والمجتمع .

وقد إتجه هذا البحث لتقييم الأثر الإقتصادي والإجتماعي بإدارة مشروعات تلك المنظمات البيئية لمعرفة مدى إسهامها في توليد الدخل القومي من حيث إيجاد فرص عمل جديدة وقيمة الخدمات المقدمة للحفاظ على البيئة ، وقد إنتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إستخدامها كمؤشر يعمل على تمكين تلك المنظمات من التوسع في المشروعات البيئية للتخلص من المخلفات لخفض معدلات التلوث من أضرار إنبعاثاتها وإعادة إستخدام الجزء الرطب منها بجانب قش الأرز وبعض المخلفات الزراعية في إنتاج الأسمدة العضوية بدلا من حرقها لخفض نسب تلوث الهواء بالإضافة الى إعادة تدويرالمخلفات الصلبة منها فتبرز الجدوى الإقتصادية لتلك المشروعات بما يعود على المنظمة من توفير للموارد المالية وتعزيز قدرتها على البقاء بجانب توفير فرص عمل متعدده

محتويات البحث

رقم الصفحة

مقدمة البحث : **المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة** ١

أولا : المشكلة البحثية ٣

ثانيا : موضوع البحث أهميته ، أهدافه ٤

ثالثا : المفاهيم الأساسية للبحث ٥

رابعا: إشكالية الدراسة ١٠

خامسا: فروض الدراسة وأسلوب البحث ١١

سادسا: الدراسات السابقة ١٢

الباب الأول :التطور التاريخي لنشأة المنظمات غير الحكومية ٢٠ : ٦٤

والقوانين التي تحكم العمل الأهلي في مصر

الفصل الأول : **التطور التاريخي لنشأة المنظمات الأهلية في مصر وإطارها التنظيمي** **٢٠**
٣٥:

المبحث الأول : التطور التاريخي لنشأة المنظمات الأهلية في مصر **٢٠**

المبحث الثاني : المنظمات غير الحكومية البيئية وغير البيئية في المجتمعات العربية **٢٧**

المبحث الثالث : الإطار التنظيمي للمنظمات غير الحكومية البيئية وغير البيئية في مصر **٣١**

الفصل الثاني : **المنظمات الأهليةوعلاقتها بالحكومة والقوانين التي تحكم عملها البيئي** **٣٦** :
٦٤

المبحث الأول : المنظمات غير الحكومية بين فلسفة الإنشاء ومشكلات الأداء **٣٦**

المبحث الثاني : علاقة المنظمات غير الحكومية البيئية وغير البيئية بالجهاز الإداري بالدولة **٤٢**

المبحث الثالث : المنظمات غير الحكومية البيئية وغير البيئية والقوانين التي تحكم العمل الأهلي **٥٨**

الباب الثاني : **الحاجة لجمعيات أهلية تهتم بالقضايا البيئية ودعم المشاركة الشعبية**
٦٥:١١٦

الفصل الأول: **الجمعيات الأهلية ودورها في مجال البيئة** **٦٥**
٩٣:

المبحث الأول : الحاجة لظهور جمعيات أهلية تهتم بشئون البيئة **٦٥**

المبحث الثاني : القضايا البيئية الكبرى دوليا وعربيا ودور التربية والمنظمات الأهلية **٧٣**

المبحث الثالث : أهم المشكلات البيئية المعاصره عالميا وإقليميا **٨١**

رقم الصفحة

الفصل الثاني: **المنظمات الأهلية البيئية ودورها مع الحكومة في دعم المشاركة الشعبية** **٩٤** :
١١٦

المبحث الأول : العلاقة بين الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية في حماية البيئة **٩٤**

المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في مجال دعم المشاركة الشعبية **لحماية البيئة**
١٠٠

المبحث الثالث : العلاقة بين البيئة والتنمية
١٠٧

الباب الثالث:تنمية الموارد الطبيعية لحماية البيئة ودور المنظمات غيرالحكومية ١١٧ : ٢٣٢

الفصل الأول : تنمية الموارد الطبيعية وحماية التراث في إطار التشريعات البيئية ١١٧ : ١٤٤

المبحث الأول : تحقيق تنمية الموارد والاستهلاك المستديم **١١٧**

المبحث الثاني : نحو إستراتيجية حماية التراث **١٢٧**

المبحث الثالث : التشريعات البيئية على المستوى الدولي والإقليمي **١٣٢**

الفصل الثاني : الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لمشروعات حماية البيئة في المنظمات الأهلية ١٤٥: ١٧١

المبحث الأول :"التمويل"الجهات المانحة والإطار المؤسسي لدعم التنسيق والتعاون للمنظمات الأهلية **١٤٥**

المبحث الثاني : الإسهام الإقتصادي والإجتماعي لمشروعات حماية البيئة بمصر والعالم العربي **١٥٦**

المبحث الثالث : إقتراح بتدعيم وتعميم "مشروع البيوجاز" { نموذج مقترح } **١٦٧**

الفصل الثالث :الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمشروعات البيئية في المنظمات غيرالحكومية ١٧٢:

٢٣٢ المبحث الأول : الدراسة التطبيقية والآثارالاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي **١٧٢**

المبحث الثاني : اطار الدراسة الميدانية والعينة والأساليب الإحصائية للدراسة التطبيقية {الميدانية } **١٨٠**

المبحث الثالث : تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنتائج الدراسة الميدانية **٢٠٥**

نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدراسة الميدانية **٢١٩**

الخاتمة والتوصية بالمقترحات **٢٢٧**

ملاحق الدراسة : ٢٣٣ : ٢٤١

أولا : ملاحق الدراسة النظرية **٢٣٣**

ثانيا : ملاحق الدراسة التطبيقية {الميدانية } **٢٣٥**

المراجع : ٢٤٢ : ٢٥٠

أولا : المراجع العربية **٢٤٢**

ثانيا : المراجع الأجنبية **٢٤٧**

شكر وتقدير

أسجد لله شكرا على معاونته وتوفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع وظهوره إلى النور وأتوجه بخالص الشكر
والتقدير للأستاذين المبجلين اللذين قاما بالإشراف على هذا البحث وهما :
أ . د / زين العابدين بدوي ناصر ... أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق
جامعة عين شمس
أ . د / سامية خضر صالح ... أستاذ علم الاجتماع – كلية التربية
جامعة عين شمس
كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذين المبجلين اللذين تفضلا بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة رغم الأعباء الملقاة على عاتقيهما وهما :
أ . د / مصطفى إبراهيم عوض ...أستاذ ورئيس قسم الإنسانيات– معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس
أ . د / رابح رتيب بسطا ...أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – والوكيل السابق بكلية الحقوق
جامعة القاهرة فرع بني سويف

وأشعر في أعماق نفسي بثقل الدين الذي أدين به لأصحاب الفضل ممن قدموا لي يد العون أثناء إعداد هذا البحث ،وكل من أمدني ببيان أو مستند أو مقابلات شخصية لتوفير معلومة علمية ، فلهم جميعا خيرالجزاء.
كما أخص بالشكر كلاً من :
١– أ . د . وحيد محمود إمام :أستاذ البيئة بكلية العلوم –جامعة عين شمس – ورئيس الاتحاد النوعي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة ، والأستاذة الدكتورة حرمه ، وكل العاملين معه بالاتحاد .
٢– أ . د . حامد طاهر : نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون التعليم والطلاب .
٣–الأستاذه : أمين عام جامعة القاهرة وجميع زميلاتي وزملائي بإدارة الجامعة .
٤–الأستاذ :مدير عام قاعة الامتحانات بجامعة القاهرة والسادة الأفاضل العاملين معه .
٥–الأستاذ : ابراهيم إمام يوسف – المدير التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
٦– الساده أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية وبعض المتطوعين بالجمعيات الأهلية محل الدراسة .
٧–الأساتذة :مديري الاتحادات الإقليمية بالقاهرة والجيزة والقليوبية .
٨–والدتي ووالدي اللذين أنعم بدعائهما أدامهما الله .
٩–زوجى وأولادي عرفانا لما عانوه معي أثناء إتمامي هذا البحث جزاهم الله عني خير الجزاء .

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ذات التوجه البيئي في المنظمات غير الحكومية

مقدمة البحث :

المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة :-

بالرغم من أن تاريخ المنظمات غير الحكومية فى مصر هو تاريخ طويل يعود إلى القرن الثالث عشر ، فإن مصر لم تشهد إلا فى الآونة الأخيرة ظهور تلك المنظمات البيئية ، التى نظمت بداية من أجل خدمة الوعى البيئى حتى وصلت إلى الإسهام الاقتصادي والاجتماعي فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشير التقديرات إلى تنامي عدد هذه المنظمات المسجلة بيئيا ، حيث وصل عدد المنظمات الأهلية البيئية وغير البيئية في مصر لأكثر من"١٨٠٠٠"[١]منظمة أهلية حتى نهاية عام ٢٠٠٤م ومن المتوقع أن يكون قد تخطى الـ ١٩٠٠٠منظمة في بداية هذا العام ٢٠٠٦م ، منها مايقرب من٤٠٠٠ منظمة تعمل في المجال البيئي ولكن المسجل منها رسمياً لدى الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في ميدان حماية البيئة لايتعدى"٣٠٠ " منظمة بيئية ، والمنظمات غيرالحكومية البيئية وغير البيئية عبارة عن مجموعة منظمات تطوعية خاصة أنشئت للتنمية المجتمعية ، وأهدافها إنسانية وتعاونية وتعرف في مصر بالجمعيات الأهلية ، وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني الذي يشمل المؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل باستقلال نسبي عن الحكومة وتبرز أهميتها في سرعة استجابتها ومرونتها حيث بعدها عن البيروقراطية بجانب أنها أكثر إحساساً بحاجات المواطنين والبيئة المحيطة بها لانتشارها الجغرافي على مستوى الجمهورية وانخفاض تكلفة خدماتها نظراً لقلة عدد أفرادها وعملهم التطوعي وأجورهم القليلة ، وحيث تتسم بالخصائص التالية :-

١- لها هيكل رسمي يتسم بالدوام لحد كبير . ٢- غير هادفة للربح بالمعنى العام .

٣- لها طبيعة خاصة في التمويل . ٤- ذاتية الإدارة أي : تحكم نفسها بنفسها .

٥- تقوم على أساس المشاركة التطوعية سواء من حيث النشأة أو النشاط .

٦- لايكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية رغم مواقفها بشأن بعض القضايا السياسية .

٧- غير حكومية ؛ أي : لايجب أن يكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة ، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية وفنية منها .

ويرجع تنامى تلك المنظمات إلى الاهتمام بقضايا البيئة وترحيب الحكومه بزيادة تلك المنظمات التى تخفف العبء عن موازنة الدولة إلى جانب أن معظم الجهات المانحة الخارجيه سواء كانت دولا أو منظمات عالمية أو إقليمية تفضل العمل مع المنظمات الأهلية تجنبا للبيروقراطية،ولكن بعضها يحدد الغرض الذى تصرف فيه المعونة أو المنحة ، ويتكون الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية البيئية وغير البيئية في مصر من وزارة الشئون الجتماعية سابقاً{وزارة التضامن الاجتماعي حالياً} ، وهي الجهة الحكومية التي منوط بها الرقابة الإدارية عليها ثم الإتحاد العام للجمعيات الذي يختص برسم سياسات العمل

١- وجيده عبد الرحمن أنور : دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ، ورقة عمل مقدمة من لجنة الدراسات والبحوث بالاتحاد للمؤتمر السنوي الخامس للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، القاهرة في ٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص٣ .

التطوعي ويتكون من ممثلي الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات المركزية ، والحكومة هي مصدر التشريعات التي تحكم عمل تلك الجمعيات حيث ظل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م هو التشريع المنظم لعمل تلك الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة الى أن صدر القانون ١٥٣لسنة١٩٩٩م ولكن حكم بعدم دستوريته ؛ فأعيد العمل بالقانون رقم ٣٢ مرة أخرى حتى صدر القانون الحالي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م .

وهنالك ثلاثة أنواع من المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حماية البيئة هما :

النوع الأول : وهى المنظمات التى لها اهتمامات واسعة بمجال البيئة مثل المكتب العربى للشباب والبيئة والجمعية المركزية للحفاظ على البيئه وحماية أصدقاء البيئة فى الإسكندرية وجمعية أصدقاء البيئة والتنمية .

النوع الثانى :

وهى تلك المنظمات غير الحكومية التى تعنى بقضية واحدة وهي أصغر حجما بالمقارنة بالنوع الأول ومن أمثلتها جمعية حماية البيئة وجمعية التنمية الصحية والبيئية وجمعية خدمات حى الزمالك ٠٠٠وغيرها .

النوع الثالث :

وهى المتمثلة بشكل أساسى فى الجمعيات العلمية وبعض المراكز البحثية وتقتصر على العلماء والباحثين ويبلغ عددها حوالي"٢٠"عشرون جمعية علمية جميعها بالقاهرة فيما عدا ثلاثة تعمل بالمحافظات ومن أمثلتها الجمعية القومية لحماية البيئة ، والجمعية المصرية للعلوم وتكنولوجيا البحار ، والجمعية المصرية للسمعيات .

أهمية الحفاظ على البيئة :

ينبع الاهتمام بالحفاظ على البيئة وحمايتها من الالتزام بالمنهج الإلهي الحكيم ؛ حيث خلق الله سبحانه وتعالى الكون بكل عناصره لتحقيق سعادة الوجود الإنساني واختار الإنسان وكيلاً في بيئته حيث قال تعالى: "إني جاعل في الأرض خليفة " ووضع له منهجا لتعامله مع البيئة بعناصرها المختلفة ، ودعاه إلى عمارة الكون والحفاظ عليه ، وبعث الأنبياء والمرسلين لتربية الوجدان والضمير الخلقي للأمر بالمعروف والحث على فعل الخير والإصلاح في الأرض والنهي عما يفسد البيئة ويضر المجتمع ، وحملت الرسالات السماوية القيم التي تنظم حياة الإنسان وعمارة الكون وتطويره وأهمها القيم البيئية الجمالية – والقيم البيئية الاجتماعية – والقيم البيئية الاقتصادية – والقيم البيئية السياسية – والقيم البيئية العلمية – والقيم البيئية القانونية ٠٠٠ الخ [١].

وتعتبر المسئوليات والقيم البيئية وتقويم السلوك البيئي البداية الحقيقية لتنمية وحماية البيئة ، ففي غياب تلك المسئوليات واختلال تلك القيم يكون الفساد والتلوث البيئي المادي الناتج في أساسه عن ضعف الشعور بالمسئولية واختلال بنية القيم البيئية ، ومن هنا يتحتم تكاتف كل المؤسسات الرسمية والشعبية ، الحكومية والأهلية في تفعيل الآليات والأساليب التي تتبعها في تنمية وحماية البيئة من حالة رد الفعل إلى حالة المبادرة والفعل الإيجابي ، من حالة معالجة آثار السلوك البيئي المضطرب إلى حالة تعديل السلوك البيئي ذاته وتقديم النماذج والقدوة البيئية ، وقد تعاظم دور المنظمات غير الحكومية في بداية الألفية الثالثة كمؤسسات مدنية تقود التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية ، التربوية والسلوكية بجانب الدورالهام الذي

[١] – أحمد محمود أبو الروس ،محمد محمد بيومي : تفعيل آليات الجمعيات الأهلية في تنمية وحماية البيئة "رؤية سلوكية "، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، القاهرة من ١٦–١٧ ديسمبر ٢٠٠٢م ص ٣١٧ .

تلعبه في خدمةالبيئة لكونها جماعات ضغط أهليةكأسلوب للدفاع عن البيئة وهذا مايحدث في الغرب،لكن في المجتمعات النامية ومنها مصر مازالت المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حماية البيئة وإقامة المشروعات ذات التوجه البيئي محدودة العمل والتأثير والنفع ، وسوف نوضح لاحقا مفهوم البيئة ومفهوم المشروعات ذات التوجه البيئي وبعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى المستخدمة في سياق هذا البحث .

أولاً : المشكلة البحثية :-

تعمل المنظمات غير الحكومية على تحقيق الصالح العام في المجتمع المصري سواء كانت تلك المنظمات عامة أو التي تعمل في مجال حماية البيئة كما تساهم مساهمة كبرى في تنمية المجتمع المصري وتحقيق الرفاهية لأفراده من خلال مايترتب على أنشطتها ومشروعاتها ذات التوجه البيئي من أثار اقتصادية واجتماعية ، إلا أن هذه المنظمات تعاني من صعوبة الحصول على موارد التمويل والمواد اللازمة لإقامة تلك المشروعات وتنمية الطاقات والتدريب الذي يساعدها على زيادة نشاطها واستمرارها داخل سياق التنمية بصفة عامة والتنمية البيئية بصفة خاصة ، ولهذا تم إعداد هذا البحث لمواجهة تلك المشكلة إدراكا منا لأهمية دور تلك المنظمات رغم قلة الاهتمام الحكومي والإعلامي بها خاصة المنظمات المعنية بالمحافظة على البيئة وتدعيمها من حيث أهميتها وإحساسها بحاجات المواطنين والبيئة المحيطة بها وسرعة استجابتها ومرونتها حيث بعدها عن البيروقراطية الحكومية وإمكانية انتشارها جغرافيا على مستوى الجمهورية وتميزها بتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات بجانب أن الاهتمام بتلك المنظمات غير الحكومية هو أحد الأساليب الحديثة لإدارة شئون الدولة والمجتمع .

ثانياً : موضوع البحث وأهميته :

يعرف مصطلح إدارة شئون الدولة والمجتمع بأنه عقد إجتماعى جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى فى إطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشئون الحكم ٠

لذا يتجه البحث في هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للمنظمات غير الحكومية من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية حيث تساعد تلك المنظمات غير الحكومية في إدارة أكثر رشادة للحكم من خلال توسطها للعلاقة بين الفرد والدولة وعبر قدرتها على تعبئة أفضل الجهود للأفراد لمشاركتهم بالتطوع في أداء أفضل الخدمات في الشئون العامة ومساعدة الحكومة عن طريق عملهم المباشر أو المشاركة بخبرتهم أو المساندة بالتمويل أوالتبرعات وكذلك دور تلك المنظمات في تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الرأي الأخر والمشاركة في الانتخابات ومساءلة القيادات وتعميق الممارسة الديمقراطية وإقامة المشروعات التي قد تحجم عنها الحكومة ، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي :-

١- تكملة دور الحكومة في تقديم المشروعات وبرامج الرعاية والتنمية وحماية البيئة .

٢- حث الحكومة على تبني سياسات عامة تخدم المواطنين في مجال حماية البيئة .

٣- نشر العمل التطوعي بصورة جديدة في إطار عمل منظم بإسلوب علمي .

٤- المبادرة بتجريب الجديد الذي تحجم عنه الحكومة وتقديم نماذج ناجحة يمكن تطبيقها.

٥- مدى مساهمة المنظمات الأهلية في توليد الدخل القومي من حيث إيجاد فرص عمل جديدة وقيمة الخدمات التي تقدمهاوتقدير ساعات عمل التطوع لزيادة الموارد البشرية .

ومن خلال تتبع الباحثة للاهتمام محليا بالبيئة اتضح أن مصرصدر بها قانون في عام ١٩٢٨م يحرم صيد بعض الطيور النافعة ، وأن مثقفي مصر قرروا عام ١٩٣٠م إصدار تعليمات خاصة بطرق التخلص من القمامة في المدن ، كما اهتم التربويين بها في عام ١٩٤٤م : ١٩٤٨م بالنشاط البيئي للطلاب وإقامة المعسكرات في مدينة الفيوم[١].

ثالثاً : أهداف البحث :

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحقيق الأهداف التالية :

١- تحديد حجم النشاط ونوعه وأثره على البيئة .

٢- وضع السياسات العامة لثبات المنظمة واستمرارها .

٣- حث المنظمات على رفع مستوى الخدمات وتطويرها وتقديم الجديد .

٤- تعبئة الموارد المالية والفنية لزيادة فاعلية المنظمات الأهلية في إنجاح مشروعاتها البيئية وصياغة سياسات ملائمة وتنفيذ مشروعات قابلة للتطبيق .

٥- المساندة الفنية والإدارية للمشروعات البيئية بتقديم العون والمشورة إعتماداً على الخبرات المستفادة وإيجاد أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة والمجتمع .

٦- حفز المنظمات الأهلية على زيادة المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومساعدة الحكومة في توفير فرص عمل من خلال مشروعات بيئية وخدمية جديدة لتخفيف العبء عن موازنة الدولة .

٧- الاستفادة من التجارب الناجحة في المشروعات البيئية السابقة لإكساب الراغبين المهارات اللازمة لإقامة مثل تلك المشروعات .

المفاهيم الأساسية للبحث :-

مفهوم التقييم[٢] :

التقييم هو : "عملية ترمي إلى التحديد المنظم والموضوعي لفعالية وكفاءة وتأثير أنشطة المنظمة في ضوء الأهداف الموضوعة ،وهو أداة من أدوات الإدارة تساعد على التخطيط المستقبلي لتطوير الأنشطة الراهنة وصناعة القرار" وهو أساس التخطيط الاستراتيجي وتدعيم عملية المشاركة في المنظمات التطوعية لمحدودية الموارد والحاجة الى ترشيد استخدامها مع إبراز المردود المهم من البرامج الاجتماعية والبيئية .

وللتقييم خصوصية في المنظمات الأهلية التطوعية ؛ ترجع للحاجة الى معيار مختلف {مقارنة بالجهات الربحية }لصعوبة تقديم شئ غير قابل للبيع وضيق وقت مجلس الإدارة لأن العمل بها يقوم على الجهود التطوعية .

١- سامية خضر صالح : البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي" دراسة في المشاركة واتخاذ القرار "، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ١٩٩٦م ص٣

٢- عطيه حسين : التقييم في المنظمات غير الحكومية "الأهلية " ، بحث غير منشور ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، عام ٢٠٠٠ص ٧ .